****

**وزارة التخطيط والتعاون الدولي**

**وحدة الحكومة الشفافة**

تقرير نتائج فترة التعليقات العامة على مسودة دليل حوكمة الجمعيات ضمن الخطة الوطنية الرابعة

لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (**2018**-**2021**)

**تاريخ النشر**: **28**/12/2021

بناء على متطلبات محاور الالتزام الأول "تعزيز التشاركية والحوار بين القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني” في الخطة الوطنية الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة 2018-202، تم تطوير دليل حوكمة الجمعيات والذي يشتمل على مجموعة من المعايير الطوعية والإلزامية لتطوير الحوكمة داخل الجمعيات.

وانطلاقا من مبادئ مبادرة الحكومة الشفافة في تعزيز المشاركة المجتمعية، تم نشر مسودة الدليل على موقع المبادرة [https://bit.ly/3pu7ddw](https://www.google.com/url?q=https://bit.ly/3pu7ddw&sa=D&source=editors&ust=1638796427703000&usg=AOvVaw3LPtxhmiJ_6U2SjmOm6N05) وقام موقع سجل الجمعيات بنشر خبر بخصوص ذلك. كما تم فتح باب التعليقات العامة على الدليل من خلال نشر إعلان على موقع الفيس بوك لوزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم الخميس الموافق 9/12/2021 https://bit.ly/3Jhf4UH، تضمن الإعلان رابط لنموذج التعليقات: <https://bit.ly/2ZWU8Az>. كما تم أيضا نشر الإعلان على موقع الفيسبوك لسجل الجمعيات <https://bit.ly/3FLfv6K>

استمر استلام التعليقات لمدة اسبوعين لغاية يوم الأربعاء الموافق 22/12/2021، قامت وحدة الحكومة الشفافة أيضا بإرسال ايميل لعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة للحصول على تعليقاتهم وملاحظاتهم بخصوص مسودة الدليل، وفيما يلي أهم نتائج التعليقات العامة.

نتيجة التعليقات العامة

تم استلام مجموعة من التعليقات على محاور مسودة الدليل التالية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| البند الأول | : | سياق الحاكمية الرشيدة |
| البند الثاني | : | الحاكمية في الجمعيات حسب التشريعات المحلية |
| البند الثالث | : | الرقابة والإدارة المالية |
| البند الرابع | : | الحاكمية الرشيدة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الرقم** | **التعليقات** | **البند** | **الرد عليها\كيف سيتم الأخذ بها** |
| 1. | توحيد مفوضيه خاصه للمؤسسات الربحيه | الثاني | تم النص على ذلك في مشروع تعديل قانون الجمعيات الذي يجري العمل عليه حاليا |
| 2**.** | بداية أشكركم جزيل الشكر على إخراج هذا العمل الطيب والمطلوب والمهم ، وددت أيها الأصدقاء لو تم إضافة بند مهم لتعزيز مفاهيم التطوير إضافة مفهوم تداول السلطة وهو بند إساسي من عناصر الحوكمة وخصوصًا في الجمعيات والنقابات حيث تجد مثال قوي بعدم التطور والتخلف كون الرئيسة او الرئيس صار له عشرون سنة وأكثر رئيساً بذات الأفكار والمفاهيم وبذلك يبْعد حتى الفئات الشابة وتصبح الإدارة حالة ديكتاتورية  وعليه أقترح إضافة عنصر هام وهو تداول السلطة بحيث مثلاً تحدد مدة رئاسة الجمعية للرئيس ونائبة بدورتين ، مشيراً الى أننا في المركز بدأنا بالتدريب على مفاهيم الحاكمية الرشيدة وخصوصًا مع الجمعيات بتطوير أعمالها وعلاقاتها وتضمين المفاهيم ضمن أنظمتها والتي للأسف العديد لا بل والكثير لا يعلم أبداً بذلك ، اذا طورنا دليل مشابه وقمنا خلال السنتين الماضيتين على التدريب والتوعية بذلك بناء على دليل عربي إقليمي كنا قد شاركنا بتأليفه عام ٢٠٠٣ وقمنا بتدريب عشرات الجمعيات عليه وقمنا بتطويره ليوافق الحالة الاردنية  لذلك نعتبر أن ما تقومون به مره أخرى جهد معتبر وطيب ونرجو لكم التوفيق والسداد ولكم عظيم الود والتقدير والاحترام على اتاحة هذا الفرصة للمشاركة معكم بهذا الجهد | الأول | فيما يتعلق بتداول السلطة نص النظام المحدد لأحكام الانظمة الاساسية في المادة (7) على ان انتخاب اعضاء هيئة الادارة بالاقتراع السري الا اذا نص النظام الاساسي للجمعية على غير ذلك.  وبالتالي موضوع اختيار الهيئة الادارية للجمعية يتم بناءا على انتخابات تتم في اجتماع هيئة عامة عادي وبالتالي الخيار متروك للهيئة العامة . ولايوجد ما يمنع ان تتبنى الهيئة العامة فكرة تدوال السلطة في الانظمة الاساسية طالما ان تعديل الانظمة هو حق لها . |
| 3. | يجب ترسيخ مبدأ الحاكميه الرشيدة في جميع التشريع آت وخاصه بنسه للجمعيات الخيرية | الثاني | حاليا هو سند قانوني لذلك هو المادة 12 من النظام المحدد لأحكام الانظمة الاساسية رقم 57 لسنة 2010 .  كما انه تم النص عليه في مشروع تعديل قانون الجمعيات الذي يجري العمل عليه حاليا |
| 4. | لابد من التأكيد على أن الحاكمية هي عملية شفافة لصنع القرار تقوم بموجبها قيادة منظمة المجتمع المدني بطريقة فاعلة بإدارة الموارد وتمارس صلاحياتها على أساس القيم المشتركة ولا بد من التأكيد أيضاً على أنها وهي عمل جماعي بحيث لا يمكن لأي شخص أن يحكم جمعية وإنما يتفاعل مع مجموعة تعمل كوحدة واحدة على حكم الجمعية ولابد أيضاً من ان التأكيد على التشاركية المؤسسية والانفتاح بين المؤسسات والجمعيات من جهة وبين الوزارة من جهة أخرى وتطبيق سياسة الشفافية ولا وضوح في تطبيق الاجراءات والقوانين ضمن حوكمة وشفافية مع تمكين الجمعيات والقائمين على ضمن اطر الحاكمية والشفافية والمساءلة وغير ذلك | الثاني | إن جميع محاور الدليل تؤكد ذلك . |
| 5. | تم الذكر بأنه يقع ضمن توصيات مجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب توصيتين مهمتين تتعلقان بالقطاع غير الربحي وهما ”التوصية رقم 8 و النتيجة المباشرة 10 ولكنه تم الحديث عن التوصية رقم 8 ولم يتم الحديث عن النتيجة المباشرة 10 فيرجى اضافتها وتوضيحها | الرابع | ان مجموعة العمل المالي تقوم بتقييم التزام الدول بمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب من خلال تقييم مبني على عاملين الاول التزام فني مبني على تطبيق المتطلبات المحددة التي تتضمنها توصيات مجموعة العمل المالي، ومنها التوصية الثامنة بما في ذلك الإطار العام للقوانين،  والثاني تقييم فعالية لهذه الانظمة من خلال تحقييق نتائج معينة ترتبط بالتوصيات المشار لها اعلاه والنتيجة العاشرة مرتبطة بالتوصية الثامنة وتنص على منع الإرهابيين والمنظمات الإراهابية وممولي الإرهاب من جمع الاموال ونقلها واستخدامها ومن إساءة استخدام قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. |
| 6. | لم اجد بند مناسب للتعليق فلذلك وضعته ضمن البند الاول : وتعليقي هو لماذا لم يتم عمل دليل حوكمة شامل لكل المؤسسات الغير ربحية والجمعيات والهيئات حيث ان هذا الدليل للجمعيات فقط ضمن وزارة التنمية الاجتماعية ولم يتم ذكر المؤسسات الغير ربحية كمثال | الأول | تم التوضيح في الدليل بان مايتم معالجته هو فقط ما يتعلق بالجمعيات والشركات غير الهادفة للربح كصور لمؤسسات المجتمع المدني، موضحا ان دليل الحوكمة تم العمل عليه من خلال سجل الجمعيات المعنى بموجب المادة الخامسة من قانون الجمعيات برسم السياسات لقطاع الجمعيات واعداد الخطط للنهوض به وسيطبق على جميع الجمعيات بصرف النظر عن الوزارة المختصة بالإشراف على الجمعية .  كما يتم العمل حاليا على إصدار دليل حوكمة الشركات التي لا تهدف للربح. |
| 7. | يجب أن يتم دعم الجمعيات محلياً حسب الخطط والأهداف وأن يكون هنالك عدالة في تقسيم الثروات وأن لا يقتصر على مجموعات محدده دون غيرها | الثاني | يتم دعم الجمعيات محليا من خلال صندوق دعم الجمعيات بشكل سنوي من خلال دعم للمشاريع او دعم نقدي للجمعيات |
|  |  |  |  |
| 8. | لا يوجد رقابه على إدارة المشاريع في الجمعيات والعمل حسب المعارف في إدارة المشاريع التنموية | الثالث | قد يكون ذلك غير دقيق لان هناك متابعة على الجمعيات ومتابعة للمشاريع، وهناك احصائيات متوفره عن ذلك ولكن يمكننا القول بأننا بحاجة الى تكثيف جهود المتابعة . |